مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: أثر الدعم السعري في نمو المحاصيل الستراتيجية في العراق للمدة 1990 – 2003
اسم الكاتب: أ.م.د. قيس ناظم غزال، نسيم زهير حمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3266
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 18:55 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة الموصل تنميـــة الرافـــدين العـــدد ٩٦ مجلـــد ٣١ لـــسنة ٢٠٠٩

ص ص[١٦٧ -١٨٠]

أثر الدعم السعري في نمو المحاصيل الستراتيجية في العراق للمدة ١٩٩٠- ٢٠٠٣

الدكتور قيس ناظم غزال نسيم زهير حمد

أستاذ مساعد

قسم الاقتصاد الزراعي– كلية الزراعة والغابات

جامعة الموصل

Qayes1959@yahoo.com

المستخلص

تـأتي أهميـة ألبحـث مـن أهميـة المحاصـيل التـي تـشهد أسـعارها دعمـاً حكوميـاً، لـذا يهـدف البحث إلى التعرف على مدى تأثير سياسة الدعم السعري في زيادة الكميات المنتجة من عدد من المحاصيل الستراتيجية خلال المدة ١٩٩٠- ٢٠٠٣ معتمداً على فرضية مفادها إن سياسـة الـدعم السعري في العراق تعاني من قصور في مدى مساهمتها في نمو المحاصيل الستراتيجية، وقد تم التوصل إلى النتيجة الآتية: تعد سياسة الدعم السعري واحدة من السياسات التـي تتطلبهـا عمليـة التنمية الزراعية في العراق.

وأوضحت نتائج الجانب التطبيقي معنويـة متغير (القروض الزراعيـة) فـي محصولي الـرز والقطن، ومعنوية متغير (الفرق بين سعري الفائدة الزراعي والسوقي) لمحاصيل القمـح والـشعير والرز، ومعنوية متغير (دعم أسعار الأسمدة) لمحاصيل القمح والشعير والقطن والبنجر السكري، ومعنوية متغير (دعم أسعار المبيدات) لمحاصيل القمح والشعير والذرة الصفراء، ومعنوية متغير (دعم أسعار المكننة) لمحاصيل القمـح والـشعير والـرز والبنجـر الـسكري، ومعنويـة متغير (نسبة العجز في الميزانيـة العامـة إلـى النـاتج المحلـي الإجمـالي) ولجميـع محاصـيل عينـة الدراسـة فـي أنموذج دعم المدخلات، فيما ظهرت معنوية متغير (دعم أسعار المنـتج النهـائي) لجميـع محاصـيل عينـة الدراسـة ومعنويـة متغير (نـسبة العجز فـي الميزانيـة العامـة إلـى النـاتج المحلـي الإجمـالي) لمحاصـيل القمـح والـرز والـذرة الـصفراء والقطـن والبنجـر الـسكري، ولـم تظهـر معنويـة متغيـر (أسـعار شـراء المحاصـيل مـن قبـل الدولـة) لجميـع محاصـيل عينـة الدراسـة فـي أنمـوذج دعـم المخرجات.

تأريخ استلام البحث ٢٠٠٨/٨/٢٧ تأريخ قبول النشر ٢٠٠٨/١٠/١٣

The Effect of Price Support in the Growth of Strategic Crops in Iraq for the Period 1990- 2003

Kays Nadhim Ghazal (PhD)
Assistant Professor
Department of Agriculture Economy
University of Mosul

Naseem Zuhair Hamad
Assistant lecturer
Department of Agriculture Economy
University of Mosul

Abstract

The importance of the research is emerged from importance of products that their price supported by the government. So, the research aims to know the effect of price support policy in increasing the equinity produced by many strategic crops during the period 1990-2003. The research depended upon hypotheses that price support policy in Iraq is facing shortage in its connection to growth of strategic crops. The result revealed that: The price support policy is one of the policies required by the agricultural development process in Iraq. The practical side of the research showed that significant variable (agricultural loans) in rice and cotton crops, (the difference between the agricultural and marketing interest rate) in wheat, barley and rice crops, (fertilize support prices) in wheat, barley, rice, cotton and sugar beets, (pesticides price support) in wheat, barley, corn flax crops, (machinery prices support) in wheat, barley, rice and sugar beets, (the budget deficit ratio to the GDP) in all crops studied in input model. Also, the significant value has been revealed in variable (supporting the final product price) in all studied crops, (the budget deficit ratio to the GDP) in wheat, rice, corn flax, cotton and sugar beets. But, there is no significant value for the variable (price of purchased crops by the government) for the all crops studied in output model.

المقدمة

أوضحت العديد من الدراسات الاقتصادية بأن القطاع الزراعي يسهم بدور رئيس في مرحلة انطلاق البلدان النامية نحو تقدمها الاقتصادي، وفي هذا الشأن أكد كل من L.G.Reynolds, Mellor و Johnston, 1977 أولوية القطاع الزراعي في مراحل النمو الاقتصادي، بوصفه القطاع الذي يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية ومصدراً مهماً من مصادر توفير الغذاء اللازم لاستمرار بقاء الإنسان وتوريد النقد الأجنبي لتنفيذ البرامج التنموية في الزراعة، فضلاً عن كونه سوقاً لتصريف السلع غير الزراعية، ولا يقتصر دور القطاع الزراعي على ما ورد آنفاً حسب وإنما في توفير قدر من الأموال اللازمة لتمويل استثمارات القطاع الصناعي، لأنه يعد القطاع الأكبر في اقتصادات البلدان المذكورة، وبالنظر لسيادة المشاكل الغذائية على الصعيد العالمي وانخفاض مستويات دخول البلدان النامية ومنها العراق، كان ولابد من أن تنال زراعة المحاصيل الستراتيجية فيه قدراً من الدعم السعري بهدف رفع معدلات نمو إنتاجها من خلال توفير وسائل ومستلزمات الدعم السعري لمدخلاتها ومخرجاتها من أجل تحفيز المزارعين على التوسع في إنتاجها، وتمكين أفراد المجتمع العراقي من الحصول على قدرٍ من المنتجات الزراعية بأسعار دون قيمتها الحقلية.

مشكلة البحث

يتسم الطلب المحلي على المحاصيل الستراتيجية في العراق بالتزايد وبمعدلات تفوق إمكانات العرض، وهذا الأمر سبب ظهور مشكلة عدم إمكانية العرض من سد متطلبات الاستهلاك المحلي لأسباب عديدة منها انخفاض مستويات الدخول الزراعية وتدني معدلات الادخار الريفي، في حين تتطلب زراعة المحاصيل الستراتيجية قدراً كبيراً من مكننة الإنتاج بوصفها من الزراعات كثيفة رأس المال التي يفتقر إليها المزارع العراقي، ومن أجل تحجيم الفجوة بين العرض والطلب المحليين على المحاصيل الستراتيجية تطلب الأمر اعتماد أسلوب ملائم لدعم أسعار مدخلاتها ومخرجاتها بهدف الوصول إلى التركيب المحصولي الأمثل الذي يلبي حاجات المجتمع من المحاصيل المذكورة.

أهمية البحث

شهد الاقتصاد العراقي بعد عام ١٩٩٠ أوضاعاً مشوهة من جراء الحصار الاقتصادي المفروض عليه وعطل ذلك آليات النمو من المحاصيل الستراتيجية، وفي هذا الشأن تبرز أهمية اعتماد سياسة ملائمة لدعم أسعار مدخلات ومخرجات المحاصيل المذكورة، بحيث تسهم بدور مؤثر في تحقيق معدلات نمو مرتفعة من المحاصيل الستراتيجية وفي تنظيم توزيع الدخل بين السكان الزراعيين وغير الزراعيين، ثم الوصول إلى التركيب المحصولي الملائم الذي يلبي حاجات المجتمع من المحاصيل الستراتيجية.

هدف البحث

يسهم الدعم السعري للمحاصيل الستراتيجية بدور مؤثر في زيادة معدلات نموها الإنتاجي، لهذا يهدف البحث إلى التعرف على مدى تأثير سياسة الدعم السعري لمدخلات ومخرجات بعض المحاصيل الستراتيجية في نموها الزراعي بهدف رسم سياسة سعرية ملائمة للتوسع في إنتاجها في العراق.

فرضية البحث

يعتمد البحث على فرضية مفادها أن سياسة الدعم السعري في العراق تعاني من قصور في مدى مساهمتها في نمو المحاصيل الستراتيجية بفعل مجموعة متغيرات يفترض بأنها:

١. متغيرات دعم المدخلات وهي: (القروض الزراعية، والفرق بين سعري الفائدة الزراعي والسوقي، ودعم أسعار الاسمدة، ودعم أسعار المبيدات، ودعم أسعار المكننة، ونسبة العجز في الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي).
٢. متغيرات دعم المخرجات وهي: (دعم أسعار المنتج النهائي، ونسبة العجز في الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وأسعار شراء المحاصيل من قبل الدولة).

منهج البحث

اعتمد البحث في منهجه على أسلوبين، الأول وصفي يستند إلى الدراسات النظرية السابقة التي درست الموضوع نفسه، والثاني كمي يستند إلى طرائق الاقتصاد القياسي وأساليبه، ومن ثم تفسير نتائج الأسلوب الكمي لتقييم الجانب التطبيقي من الدراسة التي غطت فترة زمنية مداها أربعة عشر عاماً ١٩٩٠-٢٠٠٣، أما عن دوافع اختيار هذه المدة فذلك يعود إلى توضيح دور سياسية العراق الزراعية في مواجهة ظروف الحصار الاقتصادي وانقطاع الاستيرادات الأجنبية، ولاسيما من المنتجات الزراعية، إذ تمثل دور السياسة الزراعية في المدة المذكورة آنفاً في تدخل وإشراف الدولة على عمل القطاع الزراعي، ومن أجل إثبات فرضية البحث وتطبيق الجانب الكمي من الدراسة اختيرت ستة محاصيل ستراتيجية تشهد أسعار مدخلاتها ومخرجاتها دعماً حكومياً وهي (القمح، الشعير، الرز، الذرة الصفراء، القطن، البنجر السكري).

المنظور التاريخي للدعم السعري للقطاع الزراعي

يشير مفهوم الدعم السعري إلى مقدار ما تتحمله ميزانية الدولة من مبالغ نقدية أو عينية في إطار مسؤوليتها الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة الفروقات الحاصلة في مستوى الأسعار الزراعية بين قيمتها الحقيقية التي تعكس الأسعار العالمية (الحدودية) وتلك التي تعد محفزة لاستدامة الإنتاج الزراعي وتوسيعه من جانب، وحماية المستهلك من تقلبات الأسعار الزراعية التي تكون حساسة جداً للتغيرات في العرض والطلب على المنتجات الزراعية من جانب آخر (النجفي، ٢٠٠٣، ١٤-١٥)، وبذلك يكون الدعم شكلاً من أشكال تدخل الدولة في آلية الأسعار، ولكن ضمن شروط محدودة، وهي أن لا يشكل هذا التدخل قيداً على حركة ونشاط رؤوس الأموال في الداخل والخارج، لذا تعد سياسة دعم الأسعار الزراعية أداة يمكن اعتمادها في توجيه الإنتاج والمنتجين نحو تنمية الإنتاج الزراعي بمعدلات تفوق معدلات النمو التقليدية، وفي هذا الشأن توجد مجموعتان تتضارب مصالحهما وأهدافهما من حيث الاهتمام بالأسعار الزراعية هما:

١. المزارعون والمنتجون، ويهمهم أن تكون أسعار المنتجات الزراعية مجزية.
٢. المستهلكون والمؤسسات التصنيعية وهيئات التصدير، وهؤلاء يعارضون ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية (المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٠٤، ١).

تهتم سياسة الدعم السعري في البلدان النامية برسم سياسة سعرية تسهم في زيادة الإنتاج ودخول المنتجين (النجفي، ١٩٨٩، ٢٦٠)، لذا فإن سياسة الدعم فيها تكون من النوع الذي يعمل على إعادة توزيع الموارد الاقتصادية وإدخال الأساليب العلمية الحديثة في الزراعة، فضلاً عن منح التسهيلات والمحفزات التي تمكن المزارعين من شراء المدخلات الزراعية بأسعار مدعومة (البندر، ١٩٧٧، ٢٧-٢٨)، ولسياسة دعم الأسعار الزراعية أسس وقواعد تستند عليها هي:

١. عدم التوسع في سياسة دعم الأسعار الزراعية من دون مسوغ اقتصادي أو اجتماعي لاسيما إذا كان سعر المحصول مجزياً للمنتج.

٢. اعتماد مبدأ الإعانة المتدرجة من خلال ربط الدعم بكمية الاستهلاك الزراعي المدعوم (أحمد، ١٩٨٠، ١٣٢).
٣. تحقيق التناسق بين سياسة أسعار شراء المنتجات الزراعية وسياسة أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي بحيث يكون لسياسة أسعار مستلزمات الإنتاج دور فعال في تحقيق الزيادة في الإنتاجية الزراعية.

تهدف سياسة الدعم السعري للمنتجات الزراعية إلى تحقيق الآتي (جواد، ١٩٧٧، ١٩١-١٩٢):

١. تحديد اتجاهات الإنتاج الزراعي لتحقيق أكبر قدر من عوائد الاستثمارات الزراعية.
٢. إحداث تغيير في هيكل الإنتاج الزراعي وفي المساحة المزروعة والإنتاجية (جواد، ١٩٧٧، ١٩١-١٩٢).
٣. إستقرار أسعار المنتجين الزراعيين من خلال الآتي :

أ. تحديد أسعار المنتجات الزراعية بالمستوى الذي يضمن تطوير الأنشطة الاقتصادية الزراعية، فضلاً عن توفير المدخلات بأسعار مدعومة، وذلك يسهم في تحقيق الغرض نفسه.
ب. تحديد أسعار المنتجات الزراعية بالصيغة التي تنسجم مع مبادئ خطة التنمية الاقتصادية في القطاع الزراعي (الدليمي، ١٩٨٣، ٦٦).

لسياسة الدعم السعري الزراعي عدد من الفوائد هي (النجفي، ٢٠٠٣، ١٦-١٧):

١. تغيير قيمة واتجاه معدل التبادل التجاري بين قطاعي الريف والمدينة لصالح منتجي المحاصيل الستراتيجية ولاسيما بالنسبة لصغار المزارعين.
٢. تسهم سياسة الدعم السعري في رفع المقدرة الشرائية للمزارعين الذين ينتجون في إطار حالة الاكتفاء الذاتي في البلدان النامية، فضلاً عن دورها في خفض نسبة الفقر في المجتمعات الريفية.

تفرز سياسة الدعم السعري عدداً من الأعباء هي:

١. حدوث تشوهات في استخدام المدخلات الزراعية، وذلك يخفض من ناتجها الحدي، ويحمل المجتمع أعباء مادية كبيرة، ويحول دون توظيفها في استخدامات أفضل.
٢. يسهم الدعم غير المبرمج في خفض أسعار الغذاء، وذلك يؤدي إلى سيادة الحالات الاستبدالية التي يتم فيها استخدام المحاصيل الستراتيجية (الحبوب) علفاً للحيوانات.
٣. يعمل الدعم السعري على زيادة فرص تهريب المحاصيل الستراتيجية المدعومة إلى خارج الحدود الجغرافية للدولة.
٤. تهدف سياسة الدعم السعري إلى توفير (الحبوب) في إطار منهج الأمن الغذائي المحلي، إلاّ أن التوقف عن دعم مستلزمات الإنتاج في الأمد القصير يؤدي إلى

جعل تكاليف الإنتاج أكبر من عوائدها، ويتضح هذا الأمر في المزارع الصغيرة والمتوسطة التي يترتب عليها عزوف المزارعين عن الاستمرار في النشاط الإنتاجي الزراعي.

العرض المرجعي والدراسات المعاصرة لأثر الدعم السعري في نمو المحاصيل الستراتيجية

نوقشت الموضوعات المتعلقة بالدعم السعري وأثره في نمو المحاصيل الستراتيجية مطولاً ومن جوانب عديدة، لذا ارتأينا تسليط الضوء على أهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع وبحسب تسلسلها التاريخي بحيث يمكن الاستناد عليها في تحليل ومناقشة مشكلة البحث.

ففي عام ٢٠٠٠ نشرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بحثاً أوضحت فيه بأن سريلانكا تمنح أنواعاً مختلفة من الدعم لمحاصيلها الزراعية والتي تمثلت في خدمات الارشاد وتنقية وتصديق البذور، فضلاً عن ذلك تمنح الدولة دعماً لمستلزمات الإنتاج الزراعي مثل دعم أسعار الأسمدة وإصلاح مشاريع الري وَمُنح مالية لعمليات إعادة التشجير وإعانات تشجيعية للمصدرين والإنفاق على البحوث الزراعية وخدمات ترويج المنتجات الزراعية، ومن أجل أن لا يشوه الدعم المذكور تجارة المنتجات الزراعية فقد حددت نسبته بـ ٨٠% من قيمة الإنتاج الزراعي (الأمم المتحدة، ٢٠٠٠، ٤-٦).

وفي عام ٢٠٠٣ أوضحت الدراسة التي أجرتها (رجاء طعمة الواسطي) بأن السياسة السعرية هي الوسيلة الأساسية لإقامة نظام سعري صحيح، لأنها تمثل كافة الوسائل المباشرة وغير المباشرة للتأثير في هيكل الأسعار ومكوناته بما في ذلك هيكل التكاليف والإعانات المالية التي من شأنها أن تؤثر في مستوى السعر، وأوضحت أيضاً بأن لسياسة الأسعار الزراعية أهمية وعلاقة وثيقة بطرائق استخدام الموارد الإنتاجية وتطوير الإنتاج والتأثير المباشر في مدخولات المنتجين وفي زيادة الإنتاج وتحسينه وتوفير الغذاء لكافة أفراد المجتمع بأسعار مشجعة للمنتجين ومناسبة للمستهلكين ولاسيما ذوي الدخل المنخفض (الواسطي، ٢٠٠٣، ١-٢).

وفي عام ٢٠٠٤ نشر (سعد عبد الله مصطفى عاصم وآخرون) دراسة عن دعم المستلزمات الزراعية في العراق أوضحوا فيها دور السياسة السعرية في رفع معدلات الإنتاجية الزراعية من خلال دعم أسعار مدخلات الإنتاج وتطوير طرائقه ودعم أسعار المكائن المستوردة ووسائل الدعم الأخرى التي من شأنها أن تحفز المزارع على الإنتاج الواسع، منها منح قروض مالية بأسعار فائدة منخفضة، وقد صاحب اعتماد هذه السياسة زيادة واضحة في الإنتاجية الزراعية خلال عقد التسعينات من القرن الماضي (عاصم وآخرون، ٢٠٠٤، ٢٣-٢٧).

وأوضحت الدراسة التي قدمها كل من (Kadnakoglu & Cnrkan) عام ٢٠٠٤ عن الدعم السعري للمنتجات الستراتيجية في تركيا والتي اظهراً فيها دور الحكومة التركية في دعم وتطوير مشاريع الاستثمار الزراعي ومنح التسهيلات الائتمانية للمزارعين وتطوير المشاريع الإروائية، الأمر الذي ظهر أثره في توسيع المساحات

المخصصة لزراعة الحبوب وزيادة إنتاجها، فضلاً عن زيادة صادراتها الزراعية التي شهدت نمواً بلغ معدله نحو ١١.٦٢% خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، وذلك جعل الزراعة التركية تخرج من أنماطها التقليدية، وتنتج بمعدلات نمو تقترب أو تزيد عن معدلات النمو السكاني فيها (Kadnakoglu & Cnrkan, 2004, 1)

وفي عام ٢٠٠٥ أكد نورمان بورلوغ في دراسته عن الثورة الخضراء والدعم السعري في المكسيك خلال المدة ١٩٤٣- ١٩٦٠ بأن برامج الدعم الحكومي التي تمثلت في تقديم خدمات البحوث والإرشاد والتدريب والمكافحة وإدارة التربة والمياه قد أسهمت في تحقيق زيادات كبيرة في إنتاجية عدد من المحاصيل الحقلية والنقدية، وهو الأمر الذي دعا العديد من خبراء الاقتصاد الزراعي في كل من الصين والهند والباكستان إلى اعتماد مفردات برامج الدعم الذي اعتمدته المكسيك، ووجد أثر ذلك في زيادة معدل نمو Yنتاجها الزراعي بمعدلات وصلت إلى ٩% عام ٢٠٠٠ (بورلوغ، ٢٠٠٥، ١-٣).

الأنموذج القياسي وتقدير المعلمات وتفسيرها

توصيف الأنموذج القياسي المستخدم في التقدير

يعرف الأنموذج الاقتصادي على أنه منظومة من العلاقات القياسية بين عدد من المتغيرات الاقتصادية التي تهدف إلى وصف طبيعة المشكلة الاقتصادية باعتماد مفاهيم النظرية الاقتصادية والاقتصاد الرياضي والإحصاء الرياضي عن طريق القياس الكمي لها والتنبؤ بها واختبار صحة فرضياتها (كوستيانس، ١٩٩١، ١١)، وبذلك تبقى النظرية الاقتصادية المنطلق الأساس للدراسات القياسية، ويبقى المقياس التجريبي أداة للبرهنة على مدى مطابقة أو انحراف المتغيرات عن فروض النظرية الاقتصادية (السيفو، ١٩٨٨، ٢٢_٢٨).

وفي موضوع دراستنا المتعلق في تحديد أثر الدعم السعري في نمو المحاصيل الستراتيجية في العراق فإن أغلب الدراسات الاقتصادية والمنطق الاقتصادي يشيران إلى أن المتغيرات الآتية هي أكثر المتغيرات تأثيراً في النماذج المعتمدة في تقدير الظاهرة موضوعة البحث وكما يأتي:

أولاً- متغيرات دعم المدخلات

١. المتغيرات المعتمدة: لقد تم الاعتماد على متغير كمية الناتج الزراعي (طن) للمحاصيل قيد الدرس بوصفه المتغير المعتمد في النماذج القياسية لدعم مدخلات الناتج الزراعي.

٢. المتغيرات المستقلة: لقد تم الاعتماد على المتغيرات الاقتصادية الآتية التي مثلت الدعم الحكومي لمدخلات الناتج الزراعي، وكما يأتي:

- القروض الزراعية X_1 (ألف دينار)
- الفرق بين سعر الفائدة الزراعي وسعر الفائدة السوقي X_2 (نسبة مئوية)

- دعم أسعار الأسمدة الكيماوية X_3 (الف دينار)
- دعم أسعار المبيدات الزراعية X_4 (الف دينار)
- دعم أسعار المكننة الزراعية X_5 (الف دينار)
- نسبة العجز في الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي X_6 (نسبة مئوية)

ثانياً- متغيرات دعم المخرجات

١. المتغيرات المعتمدة: لقد تم الاعتماد على متغير كمية الناتج الزراعي (طن) للمحاصيل قيد الدرس بوصفه المتغير المعتمد في النماذج القياسية لدعم المخرجات.

٢. المتغيرات المستقلة: لقد تم الاعتماد على المتغيرات الاقتصادية الآتية التي مثلت الدعم الحكومي لمخرجات الناتج الزراعي وكانت بالشكل الآتي:

- دعم أسعار المنتج النهائي X_1 (الف دينار)
- نسبة العجز في الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي X_2 (نسبة مئوية)
- أسعار شراء المحاصيل من قبل الدولة X_3 (الف دينار)

ومن أجل إثبات فرضية البحث استخدمت بيانات السلاسل الزمنية للمحاصيل قيد الدرس بعد تحويلها من الأسعار الجارية إلى الأسعار الثابتة لاستبعاد الآثار التضخمية التي يمكن أن تنعكس في القيم الجارية، ولأغراض التقدير والتحليل فقد تم استخدام أنموذج قياسي بعدة صيغ هي: (الخطية، اللوغارتمية المزدوجة وشبه اللوغارتمية)، ولمختلف حالات الانحدار الخطي المتعدد والمعتمدة على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS، كونها تعطي أفضل التقديرات الخطية غير المتحيزة والتي غالباً ما تتفق ومنطق النظرية الاقتصادية (السيفو، ١٩٨٨، ٦٧-٨١) تلي مرحلة توصيف الأنموذج إعداد شكله الرياضي أي التعبير عن المتغيرات الاقتصادية المذكورة آنفاً بصيغة رياضية وكما يأتي:

$$Y = f (X_1 , X_2 , X_3 , X_4 , X_5 , X_6)$$

$$Y = f (X_1 , X_2 , X_3)$$

وبذلك يمكن صياغة العلاقة الموضحة آنفاً بصيغة نماذج قياسية تأخذ الصورة الآتية:

$$Yi = \beta_o + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5 + \beta_6 X_6 + ui$$

$$Yi = \beta_o + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + ui$$

نتائج التحليل القياسي لأثر الدعم السعري في نمو المحاصيل الستراتيجية في العراق للمدة ١٩٩٠- ٢٠٠٣

يمكن توضيح نتائج التحليل الكمي لأثر متغيرات دعم المدخلات والمخرجات لبعض المحاصيل الستراتيجية في العراق وكما في الجدول الآتي:

الجدول ١
نتائج التحليل الكمي لأنموذجي دعم المدخلات والمخرجات للمحاصيل الزراعية التي تشهد أسعارها دعماً حكومياً في العراق خلال المدة ١٩٩٠-٢٠٠٣

المحصول	أنموذج دعم المخرجات				المحصول	أنموذج دعم المدخلات						
	Xi	X1	X2	X3		Xi	X1	X2	X3	X4	X5	X6
أرز-القمح	Di	1.574	-1.259	.....	أرز-القمح	Di	.....	0.252	0.179	0.741	0.117	-0.184
R2=0.99 F=160.06 D-w=1.054	t*	(3.162)	-(5.705)	.....	R2=0.99 F=86.529 D-w=2.748	t*	.....	(2.545)	(2.493)	(3.861)	(2.665)	-(3.346)
قمح-الشعير	Xi	X1	X2	X3	قمح-الشعير	Xi	X1	X2	X3	X4	X5	X6
R2=0.87 F=44.848 D-w=0.612	Di	0.319	.....	.....	R2=0.50 F=4.602 D-w=1.687	Di	.....	26.002	0.005	0.0003	0.0075	58.993
	t*	(3.769)	.....	.....		t*	.....	(2.040)	(2.530)	(2.96)	(2.572)	(3.284)
قطن-رز	Xi	X1	X2	X3	قطن-رز	Xi	X1	X2	X3	X4	X5	X6
R2=0.85 F=39.962 D-w=1.101	Di	0.334	-0.567	.....	R2=0.98 F=165.765 D-w=2.540	Di	0.182	-0.412	0.237	.....	0.193	0.056
	t*	(3.071)	(3.341)	.....		t*	(2.527)	(3..9*)	(4.988)	.....	(2.382)	(3..15)
رز-حنطة صفراء	Xi	X1	X2	X3	رز-حنطة صفراء	Xi	X1	X2	X3	X4	X5	X6
R2=0.96 F=100.430 D-w=1.512	Di	0.306	-0.462	.....	R2=0.95 F=152.602 D-w=2.334	Di	.....	.....	.....	0.173	.....	-0.293
	t*	(3.994)	-(3.472)	.....		t*	.....	.....	.....	(5.199)	.....	-(3.127)
قطن-حنطة	Xi	X1	X2	X3	قطن-حنطة	Xi	X1	X2	X3	X4	X5	X6
R2=0.94 F=115.619 D-w=1.854	Di	0.223	-244.31	.....	R2=0.96 F=110.153 D-w=2.441	Di	0.282	.....	0.247	.....	.....	-0.384
	t*	(2.907)	-(11.21)	.....		t*	(2.452)	.....	(2.747)	.....	.....	-(2.275)
شعير-شعير	Xi	X1	X2	X3	شعير-شعير	Xi	X1	X2	X3	X4	X5	X6
R2=0.91 F=73.122 D-w=1.074	Bi	1.143	-1.143	.....	R2=0.90 F=301.351 D-w=2.645	Bi	.....	.....	1.144	.....	1.182	-1.747
	t*	(3.813)	(3.399)	.....		t*	.....	.....	(3.538)	.....	(3.799)	(3.706)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على النتائج القياسية للمحاصيل الزراعية قيد الدرس.

إذ إن متغيرات دعم المدخلات هي: X_1 = القروض الزراعية، X_2 = الفرق بين سعري الفائدة السوقي والزراعي، X_3 = دعم أسعار الأسمدة، X_4 = دعم أسعار المبيدات، X_5 = دعم أسعار المكننة، X_6 = نسبة العجز في الميزانية إلى الناتج المحلي الاجمالي.

أما متغيرات دعم المخرجات هي: X_1 = دعم أسعار المنتج النهائي، X_2 = نسبة العجز في الميزانية إلى الناتج المحلي الاجمالي، X_3 = سعر شراء المحصول من قبل الدولة.

١. نتائج دعم المدخلات

تشير نتائج الجدول الموضح آنفاً إلى معنوية متغير (القروض الزراعية X_1) في التأثير في الكميات المنتجة من محصولي الرز والقطن، وظهرت علاقة معلمتي كلا المتغيرين طردية مع الكميات المنتجة من كلا المحصولين على اعتبار أن القروض الزراعية أحد العوامل التي تسهم في تحقيق التوسع الرأسي والأفقي في زراعة كلا المحصولين، فضلاً عن تحقيق الإمكانية اللازمة للمنتج في الحصول على التجهيزات الزراعية لإنتاج المحاصيل قيد الدرس وتطوير طرائق إنتاجها

وتسويقها، فضلاً عن مقدرته على تحمل مخاطرها (النجفي،١٩٨٧، ٤١٥- ٤١٦)، وذلك يسهم في تحقيق معدلات مرغوبة من إنتاج كلا المحصولين، ولم تظهر معنوية المتغير المذكور آنفاً في بقية ألمحاصيل الأخرى.

وبينت نتائج التقدير بأن لمتغير (الفرق بين سعري الفائدة X_2) تأثيراً معنوياً موجباً في إنتاج محصولي القمح والشعير وجاءت إشارة معلمتي كلا المتغيرين طردية، لتعبر عن العلاقة الإيجابية بين المتغير المذكور آنفاً والكميات المنتجة من محصولي القمح والشعير، وهذه النتيجة اتفقت مع دراسة C.Peter Timmer، ١٩٩٤ التي أوضح فيها النجاحات التي تحققت في القطاعات الزراعية في العديد من البلدان النامية التي مكنتها من رفع معدلات نمو ناتجها الزراعي من خلال حصولها على قروض زراعية بفوائد منخفضة عن الفوائد المفروضة على القروض غير الزراعية بهدف تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي وتطوير مناطقه الريفية وتحسين البنى الارتكازية في الزراعة، وذلك أسهم في زيادة الكميات المنتجة من المحصولين المذكورين آنفاً (C.Peter Timmer, 1994,13)، في حين ظهرت علاقة المتغير المذكور آنفاً سالبة مع الكميات المنتجة من محصول الرز، ويعزى سبب ذلك إلى أن الانخفاض الحاصل في سعر الفائدة الزراعي عن نظيره السوقي لايعد محفزاً للإقراض الزراعي لمزارعي محصول الرز، اذ يتجه هؤلاء للاقتراض بغض النظر عن سعر الفائدة لكون محصول الرز العراقي من المحاصيل التي تشهد طلباً محلياً كبيراً بوصفه من المحاصيل الغذائية الضرورية في سلة الغذاء العراقية، فضلاً عن انه يشهد طلبا أجنبياً كبيراً لكونه يضاهي في نوعيته الرز المنتج في العديد من بلدان العالم، ولم تظهر معنوية المتغير المذكور في بقية المحاصيل الأخرى.

وتبين أيضاً معنوية متغير (دعم أسعار الأسمدة الكيمياوية X_3) في التأثير الإيجابي في الكميات المنتجة من كل من القمح، والشعير، والرز، والقطن، والبنجر السكري. ويعزى تفسير ذلك إلى أن دعم أسعار الأسمدة الكيمياوية له دور كبير في التوسع في استخدامها، لما لها من تأثير ايجابي في زيادة مقاومة المحاصيل للأمراض والآفات الزراعية، وتحملها للظروف البيئية غير الطبيعية، فضلاً عن دورها في زيادة الكميات المنتجة من المحاصيل الزراعية قيد الدرس، لذا عد التوسع في استخدام الأسمدة مؤشراً لاستخدام الأساليب الحديثة في الزراعة، (علي، ٢٠٠٥، ٢٦٥- ٢٦٦). ولم تظهر معنوية المتغير المذكور في محصول الذرة الصفراء، وأوضحت نتائج الجدول ١ معنوية متغير (دعم أسعار المبيدات X_4) في زيادة الكميات المنتجة من القمح والشعير والذرة الصفراء على اعتبار أن استخدام المبيدات في زراعة الحبوب يعد أحد أنواع وسائل مكافحة الآفات والقوارض والأدغال والحشائش، وذلك يسهم في تحسين نوعية المنتجات الزراعية، فضلاً عن زيادة الكميات المنتجة منها وبنسبة ٢٣٧% سنوياً (جامعة الدول العربية، ١٩٩٥، ١١٢)، ولم تظهر معنوية المتغير المذكور آنفاً في بقية المحاصيل، وأوضحت نتائج التقدير أيضاً معنوية متغير (دعم أسعار المكننة الزراعية X_5) في زيادة الكميات المنتجة من كل من القمح والشعير والرز والبنجر السكري، وتفسير ذلك هو أن التوسع في دعم أسعار المكننة الزراعية يعد من العوامل المهمة التي تسهم في إمكانية التغلب على

قلـة العمـال الـزراعيين فـي أوقـات الزراعـة والإنتـاج والجنـي وتطـوير الفعاليـات الزراعيـة وتـوفير أعمـال جديـدة مـن خـلال اسـتغلال مـساحات زراعيـة جديـدة وفـي تحقيق أهداف التوسع الرأسي في الزراعة وإمكانية تعاقب زراعة أكثر من محصول في السنة الزراعية ذاتها (حسن، ١٩٩٠، ١١٩- ١٢١)، فضلاً عن تقليل الضائعات وبنسبة ٣٠% من إجمالي الناتج (النجفي، ١٩٨٧، ٢٣٥- ٢٣٦)، ولم تظهر معنوية المتغير المذكور في محصولي الذرة الصفراء والقطن.

وأوضحت نتائج التقدير معنوية متغير (نسبة العجز في الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي X_6). وفي جميع المحاصيل قيد الدرس، وقد ظهر المتغير المذكور بعلاقة سالبة مع الكميات المنتجة من كل من: القمح والذرة الصفراء والقطن والبنجر السكري، وهذه النتيجة تتفق ومفاهيم النظرية الاقتصادية، إذ يزداد الدعم السعري للمحاصيل المذكورة كلما قل العجز في الموازنة العامة للدولة، أما العلاقة الطردية بين متغير العجز والكميات المنتجة من محصولي الشعير والرز، فتجد تفسيرها في أن العجز المزمن في الموازنة العامة للدولة يتم تمويله بواسطة أدوات الإصدار النقدي الجديد، وذلك يسهم في زيادة معدل نمو السيولة النقدية (غزال، ٢٠٠٣، ١٩٥) التي وظفت في دعم إنتاج محصول الشعير لتعدد وتنوع استخداماته الغذائية والصناعية، وفيما يخص محصول الرز فهو يواجه طلباً محلياً وأجنبياً كبيرين للأسباب المذكورة سابقاً، الأمر الذي يبرر دعم الدولة لإنتاج هذا المحصول على الرغم من ارتفاع نسبة العجز في ميزانياتها العامة (يحيى، ١٩٩٢، ١٧٥- ١٧٦).

٢. نتائج دعم المخرجات

تشير نتائج الجدول ١ إلى معنوية متغير (دعم أسعار المنتج النهائي X_1) في زيادة الكميات المنتجة من المحاصيل عينة الدراسة والعلاقة الطردية بينهما تفسر على أن دعم أسعار المنتجات النهائية يعد من العوامل المحفزة للإنتاج وزيادة الإنتاجية، وفي تحسين مدخولات المنتجين والمستهلكين، وفي رفع مستوياتهم المعاشية فضلاً عن تأثيره في عدد من العوامل التي تسهم في زيادة الاستثمار الزراعي وتطوير قنوات التسويق والتصدير وتوسيع المساحات المزروعة (Gillis, 1987, 469- 512).

وبينت نتائج الجدول معنوية (نسبة العجز في الميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي X_2) في التأثير في الكميات المنتجة من القمح والرز والذرة الصفراء والقطن والبنجر السكري، وهذه النتيجة اتفقت ومفاهيم النظرية الاقتصادية، إذ إن انخفاض نسبة العجز في الميزانية العامة للدولة يعكس أثره في زيادة مبالغ الدعم الممنوحة لمنتجي المحاصيل الستراتيجية، ولم تظهر معنوية المتغير المذكور بالنسبة لمحصول الشعير.

وأوضحت نتائج التقدير عدم معنوية متغير (أسعار شراء المحاصيل الزراعية X_3) في التأثير في الكميات المنتجة من المحاصيل قيد الدرس على اعتبار أن الأسعار التي تشتري بها الدولة المحاصيل المذكورة من المنتجين لم تكن مجزية إلى

الحد الذي تسهم بتأثيرات ايجابية في زيادة الكميات المنتجة منها، فهي بلاشك ادنى من الأسعار العالمية وأسعار دول الجوار، الأمر الذي أخفى معنويتها في التأثير في الكميات المنتجة منها.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً- الاستنتاجات

١. تعد سياسة الدعم السعري واحدة من السياسات التي تتطلبها عملية التنمية الزراعية في العراق، لما لها من دور إيجابي في رفع معدلات نمو المحاصيل الستراتيجية، لأن الكميات المعروضة من المحاصيل المذكورة تستجيب لمتغيرات أسعار الدعم.
٢. تتطلب سياسة التسعير الملائمة توفير مستلزمات نجاحها والتي تتمثل في جعل أسعار الدعم الممنوحة من قبل الدولة بمستوى يضمن للفلاح دخلاً مناسباً، يوفر له مستوىً معاشياً ملائماً، فضلاً عن جعل معدل التبادل التجاري الداخلي في صالح إنتاجه الزراعي.
٣. صعوبة إعداد سياسة سعرية زراعية مناسبة تحقق جميع الأهداف المناطة بالقطاع الزراعي بسبب تناقض الأهداف، فضلاً عن أن رفع أسعار المنتجات الزراعية يتعارض مع هدف تحسين المستوى المعاشي للسكان بصورة عامة.

ثانياً- التوصيات

١. التنسيق بين السياسة السعرية الزراعية والسياسات الأخرى المؤثرة في الإنتاج الزراعي ومنها (الضرائب والائتمان الزراعي والإعانات المالية والقروض الزراعية وتنظيم السوق) بهدف إزالة حالة التعارض بينها لإمكانية تحقيق أهداف السياسة السعرية في الزراعة
٢. اعتماد سياسة دعم أسعار المنتج النهائي وجعلها تقارب الأسعار العالمية أو أسعار المنتوج نفسه في دول الجوار، فضلاً عن جعلها مجزيةً ومشجعة للمنتج الزراعي بهدف الاستمرار في الإنتاج وزيادة الكثافة الإنتاجية.
٣. تخصيص مبالغ معينة لدعم أسعار مستلزمات الإنتاج وأسعار المنتجات النهائية في الميزانية العامة للدولة من أجل تطوير الزراعة العراقية وتوسيع قاعدتها الإنتاجية.

المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية

١. أحمد، انتصار محي الدين، ١٩٨٠، مسائل في تخطيط سياسة دعم الأسعار في العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة.
٢. الأمم المتحدة، ٢٠٠٠، حالة الأغذية والزراعة، لجنة الامن الغذائي، منظمة الأغذية والزراعة العالمية، روما، الموقع على الانترنت www.fao.org.
٣. البندر، طعمة، ١٩٧٧، سياسة دعم الأسعار الزراعية، مجلة النفط والتنمية، العدد ٦، بغداد.
٤. بورلوغ، نورمان، ٢٠٠٥، الزراعة المستدامة في المناطق الجافة، المركز الدولي للبحوث في المناطق الجافة، الموقع على الانترنت .www.Icarda.cgiar.org

٥. جامعة الدول العربية، ١٩٩٥، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة حول التقانات الملائمة لتطوير إنتاجية الزراعة المطرية في الوطن العربي والمشروعات المقترحة للتطوير، مطبعة المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جمهورية السودان، الخرطوم.
٦. جواد، عباس ناجي، ١٩٧٧، مسالة الأسعار والسياسة السعرية مع إشارة إلى السياسة السعرية في العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
٧. حسن، أحمد، ١٩٩٠، رباعية: التوسع الزراعي الراسي والتكنولوجيا والعمالة والإنتاجية، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد (٢٧)، العدد ٣، بغداد.
٨. الدليمي، بلاسم جميل خلف، ١٩٨٣، اثر السياسة السعرية الزراعية على الإنتاج الزراعي في العراق، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
٩. السيفو، وليد إسماعيل، ١٩٨٨، المدخل إلى الاقتصاد القياسي، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
١٠. عاصم، سعد عبد الله مصطفى ومحمد عبد الكريم منهل العقيدي وصادق جمعة الشيخ، ٢٠٠٤، المستلزمات الزراعية في العراق رؤية مستقبلية للتجهيزات الزراعية بين الواقع والطموح، وزارة الزراعة، بغداد.
١١. غزال، قيس ناظم، ٢٠٠٣، اثر العولمة في الأداء الزراعي في بلدان نامية مختارة، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
١٢. كوستيانس، ١٩٩١، نظرية الاقتصاد القياسي، ترجمة محمد عبد العال النعيمي ورفاه شهاب الحمداني وكنعان عبد اللطيف عبد الرزاق، دار الحكمة للطباعة والنشر، جامعة المستنصرية.
١٣. المعهد العربي للتخطيط – الكويت، ٢٠٠٤، نظرة شمولية سياسات التسعير، الموقع على الإنترنت www. arab –api org. k.w. .
١٤. النجفي، سالم توفيق وإسماعيل عبيد حمادي، ١٩٨٩، تخطيط التنمية والسياسة الزراعية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
١٥. النجفي، سالم توفيق، ١٩٨٧، الآمن الغذائي العراقي (الاستخدام التكنولوجي في الزراعة العراقية)، مجلة تنمية الرافدين، المجلد ٩، العدد ٢٠، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
١٦. النجفي، سالم توفيق، ٢٠٠٣، مستقبل الأوضاع الغذائية في العراق (مقاربات في مسالة الدعم السعري) لمحصولي القمح والشعير محافظة نينوى أنموذجا، دراسة مقدمة إلى وزارة الزراعة.
١٧. نور الدين شوقي علي، ٢٠٠٥، دور الأسمدة الحاوية على البوتاسيوم في الإنتاج الزراعي، ندوة التربة واستصلاح الأراضي "الاستخدام الأمثل للمياه والأسمدة في نظام الزراعة المطرية في المناطق الجافة وشبه الجافة، الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية اكساد ACSAD– ايكاردا ICARDA ، كلية الزراعة، جامعة حلب.
١٨. الواسطي، رجاء طعمة، ٢٠٠٣، تقويم السياسات السعرية الزراعية لمحاصيل الحبوب في العراق للمدة ١٩٧٠-٢٠٠٠، أطروحة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة بغداد.
١٩. يحيى، وداد يونس، ١٩٩٢، ستراتيجية التمويل الزراعي في ضوء تقويم دور المصرف الزراعي التعاوني العراقي ١٩٧٠-١٩٩٠، مجلة تنمية الرافدين، العدد ٣٨، المجلد ١٥، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

ثانياً- المراجع باللغة الأجنبية

1. C. peter Timmer 1994, Food price & Agricultural development: The relevance of the Asian experience to Africa, Agriculture vural development, Vol .1 , No.1 .

2. Kasnakoglu and Curkan 2004, Agricultural Price support in turkey: an Empirical Study, Janarul Journal , www.spring.link.com.
3. Malcolum Gills 1987, Economic of development, Second Edition, W.W, norton and company, New york, London .